شنـاشيـل

ديمقراطيتنا تشبه دكتاتوريتهم !

■ عدنان حسين

حتى الآن رفعت الحكومة الحالية إلى مجلس النواب عدداً لا بأس به من مشاريع القوانين من أجل إقرارها، بيد أن هذه الايجابية ترافقت مع سلبية واضحة أطالت من أمد مناقشة القوانين أو دفعت الى الاستعجال في صدور قوانين غير متكاملة تتعارض أحكام بعضها مع أحكام الدستور.

من الطبيعي أن تخضع مشاريع القوانين للمناقشة داخل البرلمان من أجل إغنائها وتقويمها، فهذه من الواجبات الرئيسية للنواب، بيد أن الكثير من الوقت المهدور كان يمكن توفيره لو اتبعت الحكومة القواعد والأصول المرعية في الأنظمة الديمقراطية في إعداد مشاريع القوانين وعرضها على البرلمان. وتقضي هذه القواعد والأصول بان يُكلف رجال قانون ومتخصصون في المجال الذي يتعلق به القانون بوضع مشروع القانون الذي يرفع الى اللجنة المتخصصة في مجلس النواب لمراجعته وإبداء الملاحظات بشأنه. وفي هذه المرحلة يمكن للجنة البرلمانية ان تُعيد مشروع القانون الى الحكومة مع ملاحظاته لإعادة صياغته.

ومن الأصول والقواعد أيضاً، وخصوصاً مع القوانين الوطنية (العامة الشاملة) وتلك التي تتعلق بشرائح واسعة من المجتمع (عمال، معلمين، أطباء....)، أن تطرح الحكومة أو البرلمان مشاريع القوانين على النقاش الوطني عبر وسائل الإعلام، لضمان مساهمة أكبر عدد من المتخصصين وذوي العلاقة في صياغة مشاريع القوانين وتجنباً لتشريع قوانين ناقصة أو متعارضة مع الدستور.

لم نلحظ أن الحكومة ومجلس النواب يراعيان هذه الأصول والقواعد. وربما كان الاستثناء الوحيد هو قانون "حقوق الصحفيين" الذي حظي بقدر من النقاش الذي فرضه الصحفيون أنفسهم، فقد كان مشروع القانون الذي أعدته الحكومة مع نقابة الصحفيين سيئاً للغاية، وعندما تسربت نسخ من مسودته الى عدد من الزملاء جعلوا من الأمر قضية رأي عام فوزعوه على عدد كبير من الزميلات والزملاء الذين كتب بعضهم عنه في الصحف وناقشوه عبر وسائل الإعلام الأخرى. والواقع أن ذلك النقاش انطوى على حملة قوية ضد كاتبي مسودة القانون التي وجدوا فيها سعياً من الحكومة، بتواطؤ من نقابة الصحفيين، لكبت حرية تدفق المعلومات التي كفلها الدستور الدائم على نحو واضح.

نجحت حملة الصحفيين في ان يراجع مجلس النواب مشروع القانون على أن المراجعة لم تأخذ مداها الكامل بسبب ضغوط قوية من الحكومة لتمريره بسرعة من دون تعديل المواد التي تكبح حرية الصحفي في أداء مهمته من دون قيود وتحدّ من حرية الوصول الى المعلومات وحرية بث المعلومات.

الآن نحن نرى ان الأمر نفسه يتكرر مع مشاريع قوانين عديدة رفعت في الأسابيع الأخيرة الى مجلس النواب وتنتظر دورها على أجندة المجلس. والملاحظ ان ما يتعلق من مشاريع القوانين هذه بقضايا الحريات أتخم، كما قانون حقوق الصحفيين، بمواد تحاصر هذه الحريات وتقيّد ممارستها. ويشمل هذا مشروع قانون حرية التعبير والتظاهر ومشروع قانون الجرائم الالكترونية، فهما لا يختلفان في شيء عن قوانين مماثلة شرعتها أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة.

ما الفرق إذن بين ديمقراطيتنا ودكتاتوريتهم التي تثور الشعوب عليها الآن؟

adnan.h@almadapaper.net

نائب: القاضي العكيلي يكشف اليوم الأسباب الحقيقية لاستقالته

ائتلاف المالكي يتوعد الساعدي بمقاضاته على تصريحاته بشأن رئيس النزاهة

□ بغداد /المدى

أفاد أحد أعضاء مجلس النواب بأن رئيس هيئة النزاهة المستقيل، رحيم العكيلي يعتزم عقد مؤتمر صحفي اليوم الاثنين من اجل توضيح أسباب وظروف تركه المنصب، فيما أكدت لجنة النزاهة في مجلس النواب أنها ستضيفه خلال الأيام المقبلة.

وقال رئيس كتلة الأحرار في مجلس النواب بهاء الأعرجي إن "رئيس هيئة النزاهة العامة القاضي رحيم العكيلي لم يقدم استقالة وإنما قدم طلباً للتقاعد". وأضاف أن العكيلي "سيعقد الاثنين مؤتمراً رسمياً لشرح جميع التفاصيل والحيثيات التي دعته إلى تقديم طلب التقاعد وليس الاستقالة".

وأثارت قضية استقالة القاضي العكيلي تساؤلات عديدة ولّدت خلافات واتهامات بين الأطراف السياسية لاسيما أنها جاءت بعد إعلان رئيس الوزراء نوري المالكي عزمه على فتح ملفات فساد تخص مسؤولين كباراً في الدولة. ففي الوقت الذي تقول مصادر ائتلاف دولة القانون إن العكيلي استقال بسبب رفضه فتح ملفات تسترت هيئة النزاهة عليها، اعتبر أعضاء في القائمة العراقية أن العكيلي شخصية مرموقة ونزيهة واستقالته خسارة للبلاد، مطالبين بحضوره إلى البرلمان للكشف عن الجهات التي ضغطت عليه كي يستقيل.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي إن استقالة رئيس هيئة النزاهة جاءت استباقا منه لخطوة رئيس الوزراء للكشف عن ملفات تسترت هيئة النزاهة عليها.

وأوضح النائب المالكي أن رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن خلال احد اللقاءات الصحفية أن هناك ملفات تسترت أو تباطأت هيئة النزاهة في كشفها او في اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

في المقابل عد النائب عن القائمة العراقية البيضاء وعضو لجنة النزاهة طلال الزوبعي استقالة العكيلي خسارة للعراق باعتباره شخصية ويتمتع بسمعة مرموقة في قضايا الفساد كما انه لا يمشي بأهواء كتل سياسية تفرض عليه إملاءاتها ويتمتع بحيادية عالية في العمل.

وقال عضو لجنة النزاهة إن العكيلي بعد أن شعر أن هناك صراعا سياسيا وضغوطات تمارس على عمل هيئة النزاهة استبق كل ذلك وقدم استقالته حتى لا يكون ضحية الصراعات واملاءات الكتل المتنفذة حفاظا على سمعته النظيفة في كشفه للعديد من الملفات. مضيفا: كما أن موضوع عدم التصويت في مجلس النواب على توليه مهام رئاسة هيئة النزاهة يجعله عرضة للإقالة والاستبدال من قبل رئيس الوزراء، وهو ما حدث فعلاً، لكن العكيلي فوّت الفرصة على رئيس الوزراء باستقالته. واعتبر أن قرار استقالته جاء وقعه كالصدمة للكثير من الأعضاء خصوصا وانه كان لا يتوانى عن كشف الفساد وعرضه أمام الرأي العام والبرلمان، مطالبا مجلس النواب باستضافة رئيس هيئة النزاهة المستقيل القاضي رحيم العكيلي لإيضاح الملفات والجهات المتنفذة التي تقف وراء تقديم الاستقالة وكشف مسمياتها.

وعزا عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عثمان الجحيشي استقالة القاضي العكيلي إلى تعرضه لضغوطات من أحزاب سياسية متنفذة. وقال إن "استقالة رئيس هيئة النزاهة جاءت نتيجة ضغوط بعض الأحزاب المتنفذة من أجل التستر على ملفات الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة المختلفة".

وتأتي استقالة رحيم العكيلي بعد نحو عشرة أيام على تأكيد رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح لإحدى القنوات الفضائية أن هيئة النزاهة فشلت في مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، مبينا أن الموجود فيها يعاني من الضغط والتجاذب بين القوى السياسية لذلك فهناك جملة من ملفات الفساد لم تفتح، فيما ووصفت هيئة النزاهة في السابع من أيلول الحالي، انتقاد رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن عمل الهيئة بالصائب، مؤكدة أن هناك ضعفا في قانون الهيئة سيؤدي إلى إرباك عمل الهيئة وعدم إعطائها الصلاحيات للحد من ظاهرة الفساد.

وكان النائب المستقل في مجلس النواب صباح الساعدي قد اتهم خلال مؤتمر صحفي عقده أول من أمس في البرلمان، رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه ينتهج دكتاتورية الشخص من خلال التهديد بالقتل مشيرا إلى ما حدث للإعلامي والمخرج التلفزيوني هادي المهدي الذي اغتيل الخميس الماضي على يد مسلحين مجهولين داخل منزله وسط العاصمة بغداد.

وقال الساعدي إن رئيس هيئة النزاهة "رفض طلبا مقدما من قبل الحزب الحاكم بتلفيق ملفات فساد ضد النائب احمد الجلبي حول المصرف التجاري وأخرى حول وزير الداخلية السابق جواد البولاني وان الحزب الحاكم ألح على فتح هذه الملفات وان كانت غير صحيحة".

ورد ائتلاف دولة القانون على اتهامات الساعدي بتوعده بملاحقته قانونيا. وأكد النائب علي الشلاه نية ائتلافه مقاضاة الساعدي حول اتهاماته لرئيس الوزراء وحزب الدعوة بتشبيهه برئيس النظام السابق صدام حسين، مطالبا الساعدي بتقديم أدلته حول اتهاماته المتعلقة بأسباب استقالة رئيس هيئة النزاهة.

وتابع الشلاه أن "الساعدي مطالب بتقديم الأدلة القاطعة بشأن اتهاماته بخصوص طلب المالكي من رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي بتلفيق تهم بالفساد ضد النائب احمد الجلبي ووزير الداخلية السابق جواد البولاني"، مشيرا إلى "عدم دقة هذه المعلومات ولم يصرح بذلك العكيلي نفسه".

وأضاف أن "كل من يتكلم عن الفساد الإداري والمالي عليه أن يكشف عن الوثائق والأدلة وان مثل هذه التصريحات ستؤدي إلى توتر العلاقة داخل التحالف الوطني مع باقي الكتل"، واصفا "اتهامات الساعدي بأنها تأتي لأغراض سياسية وإعلامية وانتخابية".

قانون النفط والغاز يجرُّ العملية السياسية إلى مطبّ جديد

إصرار كردستاني على تعديله ودولة القانون تحذّر من تسييس المشروع

□ بغداد / المدى

اتهم ائتلاف الكتل الكرستانية دولا إقليمية لم يسمها بالضغط على بعض الكتل السياسية لتمرير قانون النفط والغاز من دون موافقة الكرد عليه، في حين حذر ائتلاف دولة القانون من تسييس المشروع، داعيا النظر إليه من باب المصلحة الوطنية.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل في تصريح خص به المدى إن الحكومة الاتحادية قد استبدلت مسودة عام ٢٠٠٧ المتفق عليها من عدة سنوات وتم الاتفاق عليها في آخر اجتماع في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني. وتابع خليل أن القانون مرر من رئاسة الوزراء في غفلة للوزراء الكرد وبتأثير من دول مجاورة، مشيرا إلى أحقية الحكومة المركزية في إدارة هكذا ملفات، مؤكدا على عدم إقرار هذا القانون ما لم يكن هناك توافق سياسي.

ومن جانب آخر، أكد النائبة سوزان السعد عضوة لجنة النفط والغاز أن قانون النفط والغاز من القوانين المهمة في العراق كون أن أكثر من ٩٠٪ من عائدات العراق من النفط. وتشريعه أمر في غاية الأهمية، وأكدت أن خلافات حاصلة الآن في بعض الكتل على مسودة القانون في إقليم كردستان.والتحالف الكردستاني يطالبون بصلاحيات أوسع للإقليم وأن تكون هي صاحبة الحق في التعاقد وإدخال الشركات.

وتابعت السعد أن هناك نسبة ٥٠ بالمئة إلى المستثمر الأجنبي الذي يستثمر في الإقليم. وقالت "لا أرى ضرورة في إصرار التحالف الكردستاني على الممانعة لان النسبة التي ستحصل عليها الشركات عالية جدا ولن يستفيد منها الشعب في الإقليم".

ومن جانبه أكد نائب ائتلاف دولة القانون علي الشلاه عدم وجود خلاف بين دولة القانون والكتل الكردستانية بخصوص قانون النفط والغاز رغم التجاذبات السياسية واختلاف وجهات النظر في مجمل القضايا، موضحا في تصريح لـ"المدى" أمس إن "الخلافات ليست في المضمون إنما في بعض نقاط القانون".

وقال "إن حصل خلاف فيكون في وجهات النظر وان الدستور قد تكفل في حل جميع القضايا"، مؤكدا أن مشروع القانون متمثل بالكتل السياسية كافة وهو شامل للمصالح العراقية كافة سواء في إقليم كردستان أو باقي المحافظات، مبينا "نخشى أن يكون أشخاص مستفيدين شخصيا من عدم إقرار هذا القانون حيث أن بعض الجهات تحاول تسييس القانون"، وأكد أن القانون سيحسن من الوضع الاقتصادي للبلد فضلا عن الاستثمار، مؤكدا: لن يمرر إذا لم يوافق عليه التحالف الوطني، داعيا إلى عدم القانون النفط والغاز إلى الجدل السياسي.

الداخلية تسحب الجنسية من ١٦٠ عائلة من أصل سوري

□ بغداد / المدى

أكد مصدر في وزارة الداخلية أن الوزارة تدرس قضية سحب الجنسية من عدد من العوائل المتحدرة من أصول سورية أسقطت عنها الجنسية مؤخراً.

وابلغ المصدر (المدى) أن الوزارة لا تمتلك توجيهات بسحب الجنسية من أي عراقي إلا إذا كان مخالفا لضوابط التجنس المعمول بها بموجب القانون.

وأعلنت قائممقامية قضاء القائم في محافظة الأنبار أمس أن الحكومة أسقطت الجنسية العراقية عن نحو ١٦٠ أسرة عراقية من أصول سورية تسكن المدينة لأسباب مجهولة. وفي حين أكدت تلك الأسر وجود جنسيات إيرانية وباكستانية وأفغانية في العراق، اعتبرت القرار صفحة طائفية. وقال قائممقام قضاء القائم فرحان افتيخان في تصريحات صحفية إن الحكومة العراقية قررت إسقاط الجنسية عن ١٦٠ أسرة عراقية من أصول سورية تسكن قضاء القائم"، مؤكدا أن مديرية الجنسية في وزارة الداخلية نفذت القرار وتم حجب صفة المواطنة العراقية والبطاقة التموينية عن تلك الأسر. وأضاف افتيخان أن تلك الأسر منحت الجنسية العراقية منذ عشرات السنين بعد توطنهم بالعراق وهم من عشائر القائم ويعمل أبناؤهم في وظائف ومؤسسات حكومية مختلفة منها أجهزة أمنية كالشرطة والجيش وفي مستشفيات المدينة ودوائرها الخدمية. من جانبه قال احد المواطنين المشمولين بالقرار إن ضابطا برتبة نقيب في دائرة الجنسية في محافظة بغداد سحب جنسيته وشهادة جنسيته ومزقها عندما ذهب لتجديد جنسية والده البالغ من العمر ٦١ عاما مؤكدا أن النقيب ابلغه بسحب صفة الجنسية العراقية من أسرته. واعتبر المواطن الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن القرار يمثل صفحة طائفية من خلال غض النظر على جنسيات أخرى كالإيرانية والباكستانية والأفغانية وإسقاطها عن العراقيين الذين تدعي الحكومة أنهم يحملون أصولا سورية ويمتلكون بيانات لدى دائرة التسجيل السورية، مشيرا إلى أن تلك الأسر راجعت دوائر الجنسية في سوريا ولم تجد اي بيانات لديها عنهم. ويقع قضاء القائم إلى أقصى الغرب من محافظة الانبار ويبعد نحو ٣٨٠ كلم عن مركز محافظة الانبار مدينة الرمادي ويجاور مدينة البو كمال السورية لا يفصلها سوى سياج معدني وأخدود تم حفره من قبل القوات الأمريكية خلال العام ٢٠٠٥، ومنه يدخل نهر الفرات إلى العراق عبر سوريا، ويحوي على أكثر من ٩٪ من الاحتياط العالمي للفوسفات كما انه يمثل سلة العراقية الرئيسية لعدد من المعادن المهمة يبلغ عددها ١٦ معدن بحسب قائممقامية القضاء.

ويسكن القضاء نحو ٤٠٠ إلف نسمة وهي ثاني اكبر قضاء في الانبار بعد قضاء الفلوجة ويضم نواحي الرمانة وسعدة والعبيدي وحصيبة وينسب لها الفضل في اندلاع أولى شرارات صحوة العشائر ضد تنظيم القاعدة وتم تشكيل أول مركز للشرطة فيها عقب سيطرة القاعدة على المحافظة منتصف العام ٢٠٠٦، وتضم عشائر مختلفة منها الكرابلة والسلمان والدليم والجنابيين وطي والقراه غول وغيرها من العشائر التي تمتلك المدن السورية المجاورة نفسها ويتصلون بعلاقات قرابة ومصاهرة ويملكون شيخ عشرة واحد يسمى العموم لكلا الطرفين.

وتشهد سوريا منذ منتصف آذار الماضي، حركة احتجاج ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد تصدت لها قوات الأمن بعنف، وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن عدد القتلى وصل إلى أكثر من ألفي قتيل معظمهم مدنيون موثقون بقوائم لدى المرصد، و٣٧٤ من الجيش وقوى الأمن الداخلي،في وقت تتهم السلطات السورية المعارضين بالتورط مع من وصفتهم بالجماعات الإرهابية في الخارج. يذكر أن سوريا تعتبر منذ سنة ٢٠٠٣ ملجأ للكثير من الشخصيات المعارضة للعملية السياسية ونظام الحكم الحالي في العراق، من قادة أحزاب وهيئات سياسية ذات توجهات مختلفة، وأبرز تلك الجهات حزب البعث الذي يعد محظورا وفقا للدستور العراقي.

أنبـــاء

رئيس جديد لمجلس الأنبار

■ انتخب مجلس محافظة الأنبار، أمس، مأمون سامي رشيد رئيسا له بالأغلبية المطلقة بعد حصوله على ٢٨ صوتا من أصل ٣٠.

وذكرت مصادر إن "مجلس المحافظة انتخب ، مأمون سامي رشيد رئيسا له بعد حصوله على ٢٨ صوتا من أصل ٣٠"، مبينا أن "عملية الاقتراع جرت بحضور لجنة نيابية وأخرى قانونية".

وأضافت: "مجلس الانبار سبق وأن انتخب رشيد الشهر الماضي، إلا أن اللجنة النيابية اعترضت على عملية الانتخاب واعتبرته باطلا لعدم اكتمال الشروط القانونية بعملية الانتخاب".

تواقيع نيابية لميناء الفاو الكبير

■ بدأ عدد من النواب بجمع التواقيع لحث الحكومة على تخصيص مبالغ ضمن ميزانية عام ٢٠١٢ لبناء ميناء الفاو الكبير.

وقالت النائبة ناهدة الدايني إن عددا من النواب باشروا بالتوقيع على هذا المطلب الوطني.

وأوضحت أن حملة التواقيع تطالب أيضاً بتخصيص الأموال المجمدة لتنفيذ المشروع، فضلا عن الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، إذ يمكن من خلالهما توفير الأموال لبناء الميناء، مؤكدة أن من بين مطالب الموقعين الدعوة إلى مراجعة جميع الاتفاقيات التي ابرمها العراق في أوقات سابقة مع دول الجوار.

التحقيق في اغتيالات كركوك

■ وصل مدير دائرة الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية اللواء احمد أبو رغيف صباح أمس إلى محافظة كركوك للتحقيق في حوادث الاغتيال الأخيرة.

وذكرت تقارير صحفية أن "أبو رغيف وصل على رأس لجنة لتقصي الحقائق حول حوادث الاغتيال التي شهدتها المحافظة مؤخراً".

وتشهد محافظة كركوك تراجعا امنيا ملحوظا إذ تزايدت عمليات الخطف والاغتيال التي تطال الكفاءات العلمية وغيرهم، حيث أقدم مسلحون مجهولون على اغتيال الطبيب يلدرم عباس وشقيقه أمام منزله أثناء محاولتهم اختطافه".

مجلس عزاء الفقيد هادي المهدي

يقيم أصدقاء الراحل **هادي المهدي** اليوم الاثنين مجلس عزاء للفقيد في جامع الزوية الكائن في الشارع المقابل لمؤسسة المرأة وقناة بلادي في منطقة الكرادة – الزوية.

وسيتمّ استقبال المعزّين اليوم الاثنين ٩/١٢ في الساعة الثانية حتى الرابعة بعد الظهر، في حين سيكون الموعد لليومين التاليين من الساعة الرابعة حتى السادسة مساءً.

تتقدم مؤسسة المدى للثقافة والإعلام والفنون بأحرّ التعازي لذوي الفقيد ومحبيه، سائلين المولى (عزّ وجل) أن يلهمهم الصبر والسلوان وللفقيد الرحمة والخلود

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد، شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان، أربيل، شارع برايتي دمشق، شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت، الحمرا،شارع ليون بناية منصور، الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون